المبادئ الأساسية للشراكة بين الحكومات وقطاع العطاء الاجتماعي في الدول العربية

المقدمة :

إدراكاً للاعتراف العالمي المتزايد بدور قطاع العطاء الاجتماعي في تخفيف المعاناه الانسانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقديم الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

واستناداً على تأكيد أجندة أديس أبابا على الدور الحيوي لمؤسسات وقطاع العطاء الاجتماعي فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتأكيد سكرتير عام الأمم المتحده على المساهمة الفعالة للعطاء الاجتماعي في قضايا التنمية المستدامة.

واسترشاداً بتوصيات المنتدي السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة (10-19 يوليو 2017) بشأن إستخدام الموارد المستدامة التي تدفع بالمسئولية المشتركة وتعمل على تقليل العجز المالي وتقليل الاعتماد على المساعدات المشروطة وكذا المراجعات الوطنية الطوعية (VNRs) التي أعدتها الحكومات العربية التي توصى بأهمية الاستفادة من مصادر غير تقليدية للتمويل مثل المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص والتمويل الإسلامي.

وإيماناً بالمساهمة القيمة لقطاع العطاء الاجتماعي في الأولويات الإقليمية، التي تشمل الأمن الغذائي ومكافحة الفقر والتعليم والصحة، ودعم القدرات الاقتصادية للمرأة والشباب والحفاظ على البيئة، وقدرة هذا القطاع على تعبئة الموارد والجهود والخبرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستويات مختلفة.

وإدراكاً أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم ضرورة تضافر وتوحيد الجهود وتطبيق الحلول المتكاملة وتداول المعرفة بين الحكومات العربية وقطاع العطاء الاجتماعي.

وتنفيذاً للتوصيات والنتائج الصادرة عن فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسختيه الأولى لعام 2017 والثانية لعام 2018.

بناء على كل ما سبق، فأن الهدف الأساسي لهذه الورقة هو بناء شراكات فاعلة بين الحكومات العربية وقطاع العطاء الاجتماعي من خلال تحديد وإرساء أهم المفاهيم والمبادئ وآليات الشراكة التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، من خلال توصيات ورؤى القطاعين التي تمت صياغتها على مدار عام من الحوارات والمشاورات والاطلاع على تجارب الشراكة في اطار الفاعليات التي نظمتها إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية.

أولاً: مفاهيم ومصطلحات

مؤسسة عطاء إجتماعي: هى مؤسسة مستقلة مانحة تقوم بتمويل المبادرات والبرامج التنموية عن طريق تقديم منح للمؤسسات الحكومية والجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدنى وكذلك الافراد في مجال الخدمات الاجتماعية، الإنسانية، الصحية، البيئية، التعليمية، الثقافية، الرياضية وأي خدمات مماثلة غير ربحية تهدف إلي تحقيق النفع العام، فضلا عما يخصصه المؤسس أو المؤسسون من أموال وأوقاف خيرية.

وتعتمد مؤسسات العطاء الاجتماعي بشكل رئيسي على مصادر التمويل التي ترد إليها من مصادر خاصة من قبل اعضاء أسرة واحدة فى حالة مؤسسات العطاء الأسرى، أو ما تخصصه الشركة الأم من موارد فى حالة مؤسسات العطاء للشركات، إلى جانب الممولين المحليين المتعددين في المؤسسات الأهلية. وبالإضافة إلى ذلك تعتمد بعض من مؤسسات العطاء الاجتماعي على مصادر تمويل من جانب جهات حكومية أو شبة حكومية والمؤسسات العامة.

الشراكة: هي عملية تكامل وتنسيق بين الأطراف يتم بموجبها حشد الموارد والامكانات فى سبيل تحقيق اهداف مشتركة متفق عليها.

ثانيا: الهدف من الشراكة

هناك أسباب عدة تدفع لتبنى نهج الشراكة بين الحكومات العربية وقطاع العطاء الاجتماعي منها:

أ. الأهداف العامة للشراكة:

- حشد موارد التنمية بما يؤدى إلى تخصيص أفضل للموارد واستدامة البرامج وتكاملها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف رقم 17 (عقد الشراكات لتحقيق الاهداف).

- تحقيق التكامل بين الحكومات وقطاع العطاء الاجتماعي.
- المساهمة في تحقيق أهداف مشتركة على المستوى القطاعي.

ب. <u>الأهداف الثانوية للشراكة:</u>

- تحقيق التشبيك وتنسيق الجهود، والإستفادة من القدرات والمزايا النسبية للأطراف الشريكة من خلال الإمكانات التنفيذية، والموارد البشرية، والمصادر المالية والخبرات، والمعرفة، والمعلومات، فضلا عن الانتشار الجغرافي وتعزيز السياسات والتشريعات.
- تحقيق تكامل فني، مالي، واداري عند تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج بهدف تعظيم الأثر والعائد الاجتماعي للاستثمار.

<u>ثالثاً: المبادئ الأساسية للشراكة</u>

أن تحقيق أى شراكة فاعلة بين الحكومات العربية وقطاع العطاء الاجتماعي يستلزم الارتكاز على المبادئ الأساسية الست التالية:

- **المبدأ الأول: تعزيز الوعي بأهمية دور الشركاء** من خلال العمل على تعميق الفهم لأهمية تكامل أدوار القطاع الحكومي وقطاع العطاء الاجتماعي في التنمية المستدامة وتطوير خطاب يبرز أهمية هذه الشراكة.
- **المبدأ الثاني: الثقة المتبادلة والشراكة في التخطيط والتنفيذ والعائد** من خلال السعى فى بناء شراكات على قدم المساواة بحيث ينعكس اثرها علي الأدوار والمسؤوليات والمخرجات.
- **المبدأ الثالث: الشفافية وتبادل المعلومات والخبرات** من خلال إرساء قيم الشفافية في توفير وتبادل البيانات والمعلومات والمعرفة حول البرامج والاستثمارات والخبرات وأفضل الممارسات.
- **المبدأ الرابع: توفير مناخ تشريعي داعم ومحفز لمؤسسات العطاء الاجتماعي** من خلال وضع تعريف قانونى لمؤسسات العطاء الاجتماعي يوفر الحوافز والتسهيلات لضمان فاعليته.
- **المبدأ الخامس: إرساء نظام مؤسسي داعم لعمل كافة الأطراف الشريكة** من خلال تبنى أطر وقواعد أساس تدعم الشراكة من خلال الاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل.

- **المبدأ السادس: بناء الآليات للتوافق مع الخطط الوطنية** لإشراك قطاع العطاء الاجتماعي في الاستراتيجيات والرؤى والخطط الوطنية.

رابعاً: آليات الشراكة وتطويرها

تتعدد آليات التعاون والشراكة بين الحكومات وقطاع العطاء الاجتماعي، وتتمثل في آليات رسمية مؤسسية واخرى غير رسمية تتطلب في احيان عدة الاستعانة بأكثر من آلية لتحقيق هذا الغرض.

أ. الآليات الرسمية والمؤسسية

تشمل الآليات الرسمية والمؤسسية التي يمكن استخدامها لتحقيق الشراكة على ما يلي:

- المجالس المشتركة بين قطاع العطاء والحكومة أو المجتمع المدني والحكومة.
- برتوكولات التعاون ومذكرات تفاهم MOU.
- لجان أو مجموعات عمل مشتركة داخل الأجهزة الحكومية.
- منح من قطاع العطاء إلى الحكومة.
- الاستفادة من الاستشارات الفنية أو انتداب مسؤولين من قطاع العطاء لدى الحكومة.

ب. الآليات غير الرسمية

تشمل الآليات غير الرسمية التي يمكن استخدامها لتحقيق الشراكة على ما يلي:

- الاجتماعات الثنائية أو متعددة الأطراف.
- المؤتمرات وورش العمل.
- إتاحة المعلومات ونشرها من خلال البيانات المفتوحة (open data).
- الاستبيانات والتقارير المنشورة من قبل المؤسسات البحثية والمنظمات الداعمة.
- المنتديات والمؤتمرات المتخصصة التي تستهدف التنسيق بين القطاعيين.

- تمويل وأجراء بحوث ودراسات حول قضايا أو سياسات أو مشروعات بعينها.

جـ. <u>تطوير آليات الشراكة</u>

يعد تطوير آليات الشراكة من العوامل الملحة لسد الفجوة الحالية في الآليات والكيانات المطلوبة لدعم الشراكات الفاعلة ومن أولوياتها:

- التحديد المشترك لهدف المشروع أو البرنامج وقبوله من كافة الأطراف وإعطاء الأهمية اللازمة لاستشارة الجهة المستفيدة.
- الإتفاق على أثر البرنامج أو المشروع بحيث يكون واضحا وقابلا للقياس وتحديد خطط العمل والمتابعة لتكون قابلة للتطبيق والوصول إلى الأهداف المتفق عليها.
- تحفيز الحكومات بتخصيص جهة رسمية مسئولة عن التواصل وتعزيز التكامل مع قطاع العطاء الاجتماعي مع تقييم التجربة وتوثيقها.
- خلق كيانات مؤسسية لتنظيم العلاقة بين الحكومات وقطاع العطاء الاجتماعي (يقترح أن تكون الجامعة العربية مظلة لهذه الكيانات الممثلة لمؤسسات العطاء الاجتماعي في كل بلد على غرار ملتقى المؤسسات العربية الداعمة).
- الاستفادة من التجارب الناجحة والمتميزة من خلال تطبيقها على نطاق واسع وفقا لمبدأ توطين التجارب.

****